

جامعة القديس يوسف احتفلت بعيد شفيعتها وكلمة رئيسها بعنوان "الجامعة عين ساهرة"

الأب عبو: وحدة المسار والمصير تسويغ لتطبيق أوامر سورية على حساب لبنان

خطابات التَّبعية غير جديرة بالاحترام والتهديد بالموت جدير بالاحتقار

جنبلاط اكتسب حجم قائد وطني وشمس الدين أكد إيمانه بالخصوصية اللبنانية

النهار 2001/3/20

احتفلت جامعة القديس يوسف بعيد شفيعتها امس في حفل جامع دعا اليه رئيسها الاب الدكتور سليم عبو في حرم العلوم والتكنولوجيا للجامعة في مار روكز. وضم اللقاء وجوهاً سياسية منها الوزيران مروان حماده وبهيح طيارة والنائبة نائلة معوض والوزير السابق ميشال اده، والنائب السابق كميل زيادة وعدد من السفراء، بالإضافة الى اهل الجامعة نواب الرئيس والامين العام وعمداء الكليات ومديري المعاهد العليا والفروع الجامعية واكثر من الف استاذ قدموا من فروع الجامعة في بيروت وصيدا وزحلة وطرابلس. وشارك وفد يمثل الطلاب وموظفي الادارة ووفد من اوتيل ديو، والاعضاء اللبنانيون في مجلس الجامعة الاستراتيجي.

بدأ اليوم الاحتفالي بقداس اقامه الاب عبو يعاونه عدد من الاباء، ثم انتقل الجميع الى قاعة الاب جان دوكربيه، واحاط مجلس الجامعة برئيسها على المنصة، وانشد الجميع النشيد الوطني ثم استمعوا الى الرسالة الموجهة الى اهل الجامعة.

ويبقى للاحتفال اهميته الخاصة مع الخطاب السنوي للأب عبو الذي يسلط فيه النور على نقاط ساخنة يرصدها من واقع حياة الطلاب واللبنانيين عموماً. وهنا نصه الحرفي:

حضرة السيدات والسادة الأساتذة، وممثلي الهيئة الإدارية والطلبة، أيها الأصدقاء.

في المقدمة التي وضعتها أمي غوتمان (Amy Gutmann) لأحد مؤلفات الفيلسوف شارلز تايلور (Charles Taylor) في موضوع المجتمعات المتعددة الجماعات، حددت إحدى أهم المهمات المدنية التي تضطلع بها كل جامعة، بهذه الكلمات: "يستطيع أعضاء الجماعات الجامعية - من أساتذة وطالاب وإداريين - أن يستعملوا حقهم في التعبير لإدانة الخطابات غير الجديرة بالاحترام، وذلك بالكشف عما هي عليه في الواقع: استخفاف فاضح بمصالح الغير، وإضفاء الطابع العقلاني على الأنانية، ومواقف مسبقة، وحقد شديد على الإنسانية"1.

فمن بين الخطابات التي يتعين على أهل جامعتنا أن يُدينوها، اخترتُ اليوم الخطابات التي ترمي إلى تسويغ الهيمنة السورية على لبنان، ولم تعد أكثرية الشعب الساحقة تتحملها. من الممكن أن يؤول الأمر بالجيش السوري إلى الإنسحاب في اتجاه البقاع، وإن اقتضى التذكير بأنه تأخر ثماني سنوات عن الموعد

المقرّر لذلك. ولكنّ الوجود المادّي لهذا الجيش ليس هو ما يجرح كرامة اللبنانيين بهذا المقدار، بل ما يرمز إليه من التسلّط الفعليّ الذي تمارسه أجهزة مخابراته في قطاعات الحياة العامّة كلها. غير أنّه ليس ما يدلّ على أن سوريا توشك أن تخفّف من هيمنتها على لبنان، في الوقت الذي يتولّى فيه عددٌ لا بأس به من حملة المباخر اللبنانيين الاشادة بحسناتها المزعومة، في خطاباتٍ ?تعكس ثقافةً تبعيّةً حقيقيّةً، وتُصنّف من جرّاء ذلك في فئة الخطابات غير الجديرة بالاحترام.

ولا تقوم إدانة هذه الخطابات على تلخيص مضمونها بغية دحضه، ولكن كما نقول آمي غوتمان، على "إظهارها على حقيقتها" أي الكشف عن شكل الضرر الذي تُلحقه ودرجته.

وسواءً؟ انتمت هذه الخطابات إلى نمط "اللغة المخشّبة"، أو الازدواجيّة في التعبير، أو المماحكة؛ وسواءً؟ جرّت على لسان مسؤولين سياسيين، أم شخصيّات دينيّة، أم حزبيين؛ وسواءً؟ كان الدافع إليها الواقعيّة السياسيّة، أم الانتهازية، أم الخوف، فإنّ من شأنها بطبيعتها إفساد العلاقات الاجتماعيّة، وزعزعة أركان الأمة، والحدّ من اعتبار الدولة، من جهة، وتسريع وتيرة نزيف الهجرة الذي يُفرغ لبنان من نخبه الفتيّة لاقتناعها بأنّ هذا البلد لم يعد مُلكاً لأبنائه، من جهةٍ أخرى.

وإنّ الظهور الفجائيّ لخطابٍ سياسيّ متحرّر يدعو إلى إعادة تحديد العلاقات بين لبنان وسوريا، وإلى تحقيق الاستقلال الفعليّ للبنان، وإلى التشاور الوطنيّ، هو الذي أثار، كردّ فعلٍ عليه، خطاباتٍ تفتقر إلى العقلانيّة، أو يشوبها التناقض، أو صادرة عن هوى، ترمي إلى تسويغ، وأحياناً حتّى إلى الإشادة بالتبعيّة الراهنة للبلاد، على الصعيدين السياسيّ والاقتصاديّ. فمن المناسب إذاءً، أن نذكّر بالظروف التي جعلت تحرّر اللغة السياسيّة اللبنانيّة ممكناً، قبل أن نعود إلى تصنيف موجز للخطابات غير الجديرة بالاحترام، التي تطمح إلى أن تكبله من جديد، ثمّ نقوم ما تُلحقه هذه الخطابات من أذىً بالغ بالمجتمع، والأمة، والدولة.

تحرير اللغة السياسيّة

كان لا بدّ من انقضاء عشر سنين حتّى تُحلّ عقد الالسنه وتحرّر من قيود اللغة المرمّزة، أي من التوريات، والاستعارات، والكنايات، والصيغ البلاغيّة الأخرى، التي كان يتمّ تحت ستارها التعبير عن الانزعاج المتزايد الذي يولّده وجود الجيش السوريّ على امتداد الأراضي اللبنانيّة، وتدخل أجهزة مخابراته في مختلف قطاعات حياة البلاد الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة. ولقد مهّد السبيل أمام التغيير الذي طرأ على التصرف اللغويّ خلال صيف 2000، حدّثان: أولهما انسحاب الجيش الإسرائيليّ من جنوب لبنان شكّل حجةً قويّة ضدّ وجود الجيش السوريّ في المناطق اللبنانيّة كلّها، وهو وجود لم يعد له ما يبرّره، هذا على افتراض أنّه كان له سابقاً ما يبرّره؛ وثانيهما انتقال السلطة في دمشق إلى رئيس؟

شاب، الامر الذي بعث الأمل في توسيع؟ وشيك لهامش الحريات في النظام السوري، وفي حدوث تغيير جوهري، نتيجة لذلك، في السياسة التي ينتهجها في لبنان. غير أن الدولة الوصيّة، والدولة التابعة، كانتا تنظران إلى الأمور من زاوية مختلفة تماماً. فاستكملت أجهزة مخابراتهما المشتركة الإعداد عن طريق المناورات والضغوط والتهديدات، لإجراء انتخابات كان شابها في الأصل التزوير، من جرّاء تقسيم؟ شاذ للدوائر الانتخابية، وذلك لتُمهد السبيل أمام تشكيل مجلس؟ نيابي من لون؟ واحد، موال؟ لسوريا بكامله، ووضع حدّ؟ لكل معارضة. ولكن فاتهم أن الإفراط في القمع يولّد، عاجلاً أم آجلاً، انتفاضة الحريّة. فحققت المعارضة فوزاً كاسحاً في بيروت والجبل. وانحلت عقدة الألسنة، لتتطق بخير الكلام وشره.

ليس الخطاب المسيحيّ ضد الهيمنة السوريّة على لبنان بجديد؛ فلقد بلغ من العمر - شأنه في ذلك شأن اتفاق الطائف - عشر سنين. جلّ ما في الأمر أنه عبّر عن نفسه بوضوح، وتنظّم، واتّسع، ليفضي في 20 أيلول عام 2000، إلى بيان مجلس الأساقفة الموارنة. ولكنه كان، حتّى ذلك التاريخ، يتردّد صده، كصوت؟ في البريّة، لأنّ سوريا لم تكن تجد صعوبةً تُذكر في إبطال مفاعيله. فلقد كان يفتقها لتحقيق ذلك، أن تهّمّ الجماعة المسيحيّة الصاخبة، وكان قد سبق لها أن أطاحت قادتها، وذلك بحرمانها أيّ تمثيل؟ حقيقيّ في مراكز السلطة. فلما تجاوز الخطاب الموجّه ضدّ الهيمنة السوريّة على لبنان حدود الجماعة المسيحيّة، مستفيداً من فرصة الحملة الانتخابية ونتائجها غير المتوقّعة، هبّت رياح الذعر في ما وراء الحدود. لقد انتُهك المحظور. وتبنّى الزعيمُ الدرزيُّ وليد جنبلاط مطالبَ المسيحيين الرئيسيّة، ودعا إلى الوحدة الوطنيّة. فنقرأ، في هذا الصدد، في الافتتاحيّة التي كتبها عيسى غريب بتاريخ 15 أيلول، التعليق الآتي:

"يبدو وليد جنبلاط اليوم، بصورة كاسحة جليد، أو جرافة، أو كاسحة ألغام، وسرعان ما انضمّ إليه، بتصميم؟ تتفاوت درجاته، مفكّرون أحرار آخرون". 2. أمّا سوريا وأنصارها فأروا في هذا الموقف أمراً غير مقبول، لأنّ وليد جنبلاط زعيم؟ سياسيّ كبير، ولأنه درزيّ، ولأنه خلال الحرب قاتل بضراوة المسيحيين الذين يتضامن اليوم معهم. فما كان منهم إلا أن أثاروا في وجهه خطاب الحقد والتهديد بالموت، وهو الشكل الأكثر تطرفاً من أشكال الخطاب غير الجدير بالاحترام، بل هو تماماً شكله الجدير بالاحتقار.

الخطاب الأيديولوجي والمماحكة

يمكننا اليوم أن نميّز، في لبنان، ثلاثة أنماط من الخطابات غير الجديرة بالاحترام. أمّا الأوّل فهو الخطاب الأيديولوجي الذي يختصّ بالأحزاب المسمّاة "الوطنية"، وهي التي تعتبر أن أمّتها المرجعيّة ليست الأمّة اللبنانيّة، بل "الأمّة السوريّة" الوهميّة، أو "سوريا الكبرى"، التي يُفترض أن تضمّ أولاً لبنان، وآجلاً الأردن وفلسطين، أو "الأمّة العربيّة" الطوباويّة، وهي أوسع نطاقاً، ولا سند لها غير الحنين إلى عهد الخلافة، وقد داخلها شيء؟ من أوجه الحكم الدنيويّ. فهذه الأحزاب التي كانت إلى عهد؟ قريب مهمّشة بمجرد اللعبة

الديموقراطية، تحتلّ اليوم مراكز أساسية في الإدارة، ويُعهد إليها، في الوقت المناسب، بامتياز، في نقل الرسائل التي يقرّر السوريون أن يوجهوها إلى اللبنانيين المناهضين لسياستهم. ويتباهى أحد هذه الأحزاب بمسؤوليته عن تنظيم عملية اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل في أيلول عام 1982؛ ولقد تولّى عضو؟ في حزب؟ آخر من الأحزاب المنتمية إلى العائلة نفسها، بتاريخ السادس من تشرين الثاني عام 2000، في صميم إحدى دورات المجلس النيابي، الردّ على خطاب الزعيم الدرزي الذي اتّسم بالهدوء وبقوّة الحجّة، بسيل؟ من الشتائم والتهديدات بالموت. ولقد اتّفق لي أن دنت، في كلماتي السابقة، الايديولوجيات الوحوية، والتوتاليتارية، والإنتية - القائمة على اللغة أو الدين أو الجغرافيا "الطبيعية" المزعومة - وينادي بها القوميون العرب، إلى أي حزب؟ انتموا.

أمّا كلام وليد جنبلاط فهو على درجة؟ أكبر من الوضوح والحدة، حين يقول: "الأحزاب ذات العقائد القديمة المتحرّرة، والطابع المنغلق والعنصري انتهت. الأحزاب ذات العقائد التي تحرّضك بما يسمّى "أمّة سورية" أو "أمّة عربية". ليس هناك "أمّة سورية" و "أمّة عربية" بل هناك ثقافة؟ كبيرة جدّاً عربية هائلة، مسيحية، إسلامية تعود إلى آلاف السنين"³.

يمكن أن نردّ الخطاب الداعي إلى الوحدة السورية أو الوحدة العربية، على مستوى الشكل، إلى فئة الصيغ اللفظية الجوفاء، بل هو يتهاوى أحياناً إلى المماحكة اللفظية. فتلك هي الحال، مثلاً، عندما يؤكّد أصحاب هذا النوع من الخطابات أن إرسال الجيش اللبناني إلى الحدود في الجنوب، إنّما يؤدّي خدمة لاسرائيل، ويعتريهم الذهول إذا ردّ عليهم بأنّ من شأن هذا الموقف أن يؤول إلى اعتبار وجود الجيش السوري على حدود هضبة الجولان يخدم مصالح العدو؛ وتلك هي الحال عندما يعلنون أن الجيش السوري موجود في لبنان للدفاع عنه ضد الاعتداءات الاسرائيلية، ويعتصمون بصمت؟ مريب إذا طُلب منهم أن يحدّدوا المناسبة التي دافعت سوريا فيها عن لبنان من القصف الاسرائيلي؛ وتلك هي الحال عندما يتهمون بالتواطؤ مع العدو أو مع دولة أجنبية عظمت متعاطفة مع إسرائيل، كلّ من يثور على الهيمنة السورية - فرداً كان أم جماعة - ويطالب باستقلال لبنان الفعلي، أو عندما يؤكّدون أن من شأن هذه المطالب أن تثير النعوات الطائفية والعصبيات. وهذا كلّه غيظ؟ من فيض. فما يدعو إلى الأسف، هو أن مثل هذه المزاعم غالباً ما تساندها في ما تذهب إليه تصريحات رسمية تماثلها، إن لم تكن مجرد صدّى يردّها.

أمّا الغاية المميّزة للخطاب الايديولوجي، في هذا الإطار، فهي التغمّي بالخدمات الجلى التي قدّمتها سوريا وجيشها إلى اللبنانيين. أو لم تهرع إلى نجدة المسيحيين، عام 1976، يوم كانوا مهدّدين بالإبادة على يد أعدائهم المسلمين؟ أو لم تضع حدّاً لاقتتال الاخوة، وتُعدّ السلم الأهلي إلى البلاد؟ أو لم تسكب دماء جنودها ليحيا لبنان؟ إنّ هذه اللائحة الطويلة والمملّة من الأكاذيب التي تبناها وزير الإعلام السوري المتعطرس،

في أثناء الزيارة التي قام بها للبنان، ردّ عليها يومذاك غسان تويني⁴ ردّاً لاذعاً. فبعدهما ذكّر بأنّ الفلسطينيين - لا المسلمين اللبنانيين - الذين سلّحتهم سوريا هم الذين هددوا المسيحيين بالإبادة عام 1976، فضح الطابع الوقح والمرير للتدخل السوريّ في لبنان طوال سنوات الحرب، مستعيناً بأمثلة وشواهد، وختم مقاله ناصحاً الوزير الزائر بإغلاق هذا الملفّ الذي لا يشرفّ بلده.

الخطاب القسري واللغة المزدوجة

يتسم النمط الثاني من الخطابات غير الجديرة بالاحترام، بالازدواجية في الكلام، وهو الكلام الذي يُدلي به البعض في الخفاء، ويُدلي بنقيضه في العلن. ففي الخفاء، يعبرّ الناس عن شكاوهم من العيش في بلد؟ تابع؟، ومحتلّ، ومستغلّ؛ وأمّا في العلن فيجهرّون بسعادتهم بعيش هذا التفاعل بين بلدين يتقاسمان المصير الواحد. وكان لا يزال في وسع الصحافي الأميركي توماس ل. فريدمان (Thomas L. Friedman) في تمّوز الماضي، أن يكتب في جريدة النيويورك "تايمز": "لقد تقلّص إلى الحدود الدنيا، عدد رجالات الدولة، والسياسيين، والكتّاب الذين يتجرّأون اليوم على الحديث بوضوح عن المصلحة الوطنيّة، أو عن تصوّر أو رؤية خاصّين بمستقبل لبنان، بمعزل؟ عن المصالح السوريّة"⁵. ولكنّ الخطاب الذي يُدلي به في العلن هو من نوعين: فهو قد يكون خطاباً مفروضاً مردّه إلى الخوف أو الرعب، أو قد يكون خطاباً مجاملاً تملّيه الانتهازية. فهذا النوع الثاني، نعرف أشكاله كلّها، من الأكثر لباقةً إلى الأكثر فظاظاً، ونعرف أيضاً أنه من نصيب الفئات الاجتماعيّة كلّها. وأمّا النوع الأول، فمن الخطأ الظنّ أنّه يصدر دائماً تحت وطأة تهديد؟ خارجي، تتفاوت درجة الإفصاح عنه، بل ربّما كان غالباً نتيجةً لاستبطان القمع، فيقول أيضاً توماس فريدمان: "منذ ست عشرة سنة، كان الاحتلال السوريّ في الشارع ظاهراً في حواجز تفتيش، وجنود، ودبابات. هذه المظاهر كلّها قد زالت إلى درجة؟ كبيرة. ومردّد ذلك إلى أنّ الاحتلال السوريّ قد انتقل من الشارع إلى رؤوس اللبنانيين. ففي الوقت الذي كان العالم يشيخ بنظره، كان لبنان يتحوّل إلى مقاطعة سوريّة"⁶.

من الصعب معرفة درجة انطباق دفاع المراجع الدينيّة الإسلاميّة عن الوجود السوريّ في لبنان على اقتناعهم العميق. فجلّ ما نعرفه هو أنّ سوريا وأعوانها يمارسون ضغوطاً بالغة الشدّة على ممثلي الطوائف الإسلاميّة عموماً. أمّا الأمر المؤكّد فهو أنّ اللغة المزدوجة تنقسم هنا، إلى خطابين متعارضين، لا يمتّ أحدهما إلى الآخر بصلة. فثمّة من جهة؟ أولى، خطاب الرؤساء الروحيين العلنيّ، وهو مؤيّد للوجود السوريّ، ويقابله، في الطرف الآخر، الخطاب الخاصّ الذي هو خطاب أكثرية الناس. ويتفق لهذا الخطاب الأخير أن يخرج من الخفاء ويُفصح عن نفسه صراحة. فعلى سبيل المثال، أثار ردّ المفتيين السنّيّ والشيعي على بيان بكركي، ردّين لاذعين، ظهرا في مقالين متفاوتي الطول وكتبا بأسلوبين

مختلفين، ولكن كلاهما معبران السواء. ففي مقال "صحفي قصير، بعنوان "بين البطريرك والمفتي وسوريا"، خاطب أحد أبناء طرابلس السنية، وهو دكتور في علم النفس الإرشادي، رئيس طائفته، بهذه الكلمات: "إن موقف البطريرك صفيح هو موقف؟ حكيم وهو موقف كل اللبنانيين باستثناء المتذللين الواقفين في صف المناصب والمنافقين ومن في قلوبهم مرض الوهن. يا سماحة المفتي أنت تكلمت على الوجود السوري باسمك الشخصي وليس بأسماء المسلمين ولا اللبنانيين (...). نعم يا سماحة المفتي استفت قلبك وإن أفتاك الأشقاء وأفتوك. أدعوك الى ان تترجل من سيارتك الى الأسواق والأحياء في طرابلس وصيدا وبيروت وبعبك لكي ترى بالبصر وتسمع بالأذن أنين شكوى إخوانك في الإيمان والدين والطائفة والوطن من وجود السوريين عسكرياً واقتصادياً (...). في هذا اليوم من شهر أيلول 2000 قلت الحق ولا أخشى في الحق لومة لائم"7.

ويختار الدكتور سعود المولى، عضو اللجنة الوطنية للحوار الإسلامي - المسيحي، في مقالته الطويلة بعنوان "عن أي حوار وعن أي مصالح وطنية يتحدثون؟"، إطاراً أوسع وأشمل لخطابه، فيقول: "عشر سنين والكنيسة والشارع المسيحي يشكوان ويشتكيان ونحن نقول لهما إننا نتفهم الشكوى ونوافق على أن المطلوب تصحيح الخلل وإعادة التوازن ولكن فليتم ذلك تحت سقف الدولة ومن خلال المؤسسات (...). عشر سنين مضت فإذا بنا نحن نقول علناً جهاراً أن الدولة ليست دولة، وأن المؤسسات غير موجودة... وأن القضاء ليس قضاءً، بل هو أقدار؟ مرسومة (...). إن ما حدث في الأيام الأخيرة، من استتفان إسلامي و"وطني علماني" ضد البطريرك صفيح ونداء المطارنة، لا يبشر بالخير، وهو إساءة كبيرة إلى الحوار وإلى السلم الأهلي والمصالحة الوطنية. أولاً: لأن ما قاله النداء هو ما قاله ويقوله كل الناس، من دون أي استثناء، اللهم إلا شلة المستفيدين الناهيين مصاصي الدماء. ثانياً: لأن النداء جاء في لغة معتدلة وحوارية وطرح التعاون والتوازن على المستوى الداخلي كما على مستوى العلاقة مع سوريا"8.

خطاب الواقعية السياسية واللغة المخشبة

يتسم النمط الثالث من الخطابات غير الجديرة بالاحترام بما يُعرف بـ"اللغة المخشبة". لا بد من أن نشكر رئيس الحكومة، السيد رفيق الحريري، لأنه التزم تعهده الدفاع عن حرية الرأي بأشكالها كلها، فأوقف بالتالي، ولو بصورة مؤقتة، عملية القتل البطيء التي تتعرض لها الديموقراطية، وتحدث عنها في 14 حزيران 2000، دانيال بايبس (Daniel pipes)، مدير منتدى الشرق الأوسط، أمام أعضاء اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، قائلاً: "إن عواقب احتلال لبنان مخيفة. فقد تحول لبنان، الذي عُرف عنه في الماضي أنه كان البلد العربي الأكثر انفتاحاً، وفاخر باعتزاز بلا مركزية السلطة فيه، وديموقراطيته الحقيقية، وبسيادة القانون، وبحرية التنقل، وبنظام سوقه الذي يشبه نظام هونغ كونغ، وتميز

بمدارسه المستقلة وصحافته الحرّة، أقرب ما يكون إلى نسخة مصغرة عن دولة سوريا التوتاليتاريّة"9. إنّ رئيس الحكومة مصمّم على وضع حدّ لهذه الديكتاتوريّة الزاحفة التي تديرها أجهزة المخابرات اللبناييّة والسوريّة معاً، وبهذه الطريقة، على إعادة الاعتبار إلى صورة لبنان في أعين المستثمرين الغربيين المحتملين الذين يولون مسألة احترام حقوق الإنسان أهميّة كبيرة. فنرجو له التوفيق في مسعاه الرامي إلى تعطيل حيل أجهزة المخابرات التي قد خففت بلا ريب من تدخلها السافر، ولكنّها لجأت إلى قدر أكبر من المراوغة. ومهما يكن من أمر، لئن اعترفت الحكومة أخيراً بحريّة التعبير حقاً أساسياً، فإنّ خطاب المواطن الحرّ يصطدم، على مستويات السلطة كلّها، بالرفض. فقد تمّ إبلاغ المواطنين أنّ هذا الخطاب لن يؤدي أبداً إلى فتح نقاش؟ يتناول الوجود السوريّ في لبنان. إنّ الرسالة واضحة: لكم أن تقولوا ما تشاؤون في هذا الموضوع، ولكن اعلّموا أنكم لن تغيروا شيئاً من الواقع؛ فالوجود السوريّ "شرعيّ، وضروريّ، ومؤقت". تلك هي اللزامة المقدّسة، التي لا تمسّ، ولا تتغيّر، ويردّها الخطاب الرسميّ، خطاب "اللغة المخشبة".

يقدم هذا النمط الثالث من الخطاب نفسه على أنّه الخطاب الذي يراعي مقتضيات الواقعيّة السياسيّة، متدرّجاً بالحجّة الآتية: فلندعُ جانباً المسألة السياسيّة المعقّدة التي تتناول العلاقات السوريّة - اللبناييّة. سيغادر الجيش السوريّ وأجهزة مخابراته لبنان آجلاً أم عاجلاً، بفعل ضغوط الدول العظمى، فلسنا نحن من أدخلهم الى لبنان، ولسنا نحن من سيخرجهم منه. وفي انتظار أن يتحقّق ذلك، فلنركّز جهودنا على معالجة الأزمة الاقتصاديّة التي لم يشهد لبنان مثيلاً لها، ويعانيها الناس. هذا هو التحديّ الأخطر. ولكنّ هذا الخطاب يتغاضى عن حقيقتين تكذّبان مضمونه. أمّا الحقيقة الأولى فمفادها أنّه إذا أحجم الشعب والحكومة التي يُفترض فيها تمثيله، عن التعبير، بالوسائل المتاحة، عن رفضهما الهيمنة السوريّة على بلدهما، فلن تبادر أيّة دولة عظمى إلى مساعدتنا. فقد ملّت الدول العظمى سماع ما يوجّه إليها من اتّهامات بالتدخل في الشؤون الداخليّة اللبناييّة، في كلّ مرّة تذكر بالقرار رقم 520 الصادر عن الأمم المتّحدة، والذي ينصّ على انسحاب جميع الجيوش الأجنبيّة من لبنان، وتذكّر بدعمها استقلال لبنان وسيادته. وأمّا الحقيقة الثانية فمفادها أنّه من الوهم الزعم أنّه يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة. فيمكن الحكومة اللبناييّة أن تتجح في تحسين ظروف الناس المعيشيّة، لا في إعادة لبنان إلى موقعه السابق مركزاً اقتصادياً في المنطقة. إنّ الازدهار الاقتصاديّ مرتبط؟ ارتباطاً وثيقاً بالقرار السياسيّ. وقد استرهننت سوريا هذا القرار وسكتيفه حكماً حسب مصالحها الخاصّة. فليس من شأن تبعيّة لبنان السياسيّة أن تشجّع بالتالي المستثمرين، اللبنايين كانوا أم أجنب.

يرمي شعار "الوجود السوريّ شرعي، وضروري، وموقّت"، في نظر أنصار الخطاب الذي يراعي مقتضيات الواقعيّة السياسيّة، إلى الحصول من سوريا على براءة ذمّة على الصعيد السياسيّ، بهدف امتلاك حريّة التصرف في المجال الاقتصادي. ولكنّ الموقف يختلف تماماً عندما يتعلّق الأمر بكلّ مَنْ يدينون، في مراتب الهرم السياسيّ والاجتماعي ودرجاته كلها، لسوريا بمواقعهم، ونفوذهم، وامتيازاتهم، وما كانوا ليحصلوا عليها لولا الوجود السوريّ. فإنّ استمرار الهيمنة السوريّة على لبنان أمر؟ بالغ الحيويّة بالنسبة إليهم. ولذلك نراهم يخرجون عن طورهم ما إن نجرّد الكلمات الثلاث التي يتألّف منها شعارهم المتعلّق بالوجود السوريّ وتصفه بأنّه "شرعي، وضروري، وموقّت"، من هالتها. إنهم يخرجون عن طورهم، إذا ما ذكرناهم بتصريح نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الذي أكد فيه أن "قواتنا قد دخلت لبنان دون أن تستأذن أحداً، وستخرج منه بالطريقة نفسها"، أو ذكرناهم بالطلب الرسمي الذي قدمه اثنان من رؤساء الجمهورية اللبنانيّة، في عامي 1982 و1983 يدعوان فيه سوريا إلى سحب جنودها، ولكنه بقي من دون جواب. 10. إنهم يخرجون عن طورهم إذا ما سألناهم أن يوضحوا الضرورات الاستراتيجية التي تملّي وجود الجيش السوري وأجهزة مخابراته على مقربة من القصر الجمهوري، وفي وزارة الدفاع، وفي مختلف الأراضي اللبنانيّة. وهم يخرجون عن طورهم، ما إن نذكرهم بأن القرار المتخذ في الطائف، وينص على إعادة انتشار الجيش السوري في منطقة البقاع تمهيداً لانسحابه التام والنهائي من لبنان، قد تم تأجيله باستمرار منذ ثماني سنوات، دون أن تقدم الأسباب الوجيهة التي تسوغ هذا التأخير. ولكن عنادهم لا يدعو إلى القلق، لأنه، ما إن يسترجع لبنان سيادته، سيبدلون ولاءهم أو يغادرون البلاد.

إزراء المجتمع

من الجلي أن الممارسة المنسقة لهذه الأنماط الثلاثة من الخطابات التي تتداخل فيها، بنسب متفاوتة، المماحكة، واللغة المزدوجة، و"اللغة المخشبة"، تهدف إلى إفساد اللغة نفسها، والعلاقات الاجتماعية التي هي أدواتها الوسيطة. ففي مقابل استعمال اللغة استعمالاً منطقيًا، حريصًا على الإحاطة بالواقع، وقول ما هو حق، يجتهد استعمال اللغة استعمالاً غير عقلاني، الذي تعتمده الخطابات غير الجديرة بالاحترام، إلى تكيف الواقع حسب سلطة الكلمات، وإلى تشويه المعنى؛ بل يمكننا القول فيه إنه، في نهاية الأمر، لا يعير الواقع والمعنى أدنى اهتمام. ففيه ترتبط الكلمات بعضها ببعض بطريقة آليّة، لأنه، على ما يقول أحد علماء الألسنية، "يستطيع المرء أن يتكلم قاصراً تفكيره على الكلمات، دون أن يطول هذا التفكير الأشياء؛ فهذا هو القانون الذي يحكم الأفعال اللاإرادية كلّها، ففيها يقوم الفعل التلقائي مقام الفعل الواعي"، وتتحول اللغة "وسادة من الكسل الذهني". 11. وفي مثل هذه الظروف، يتعطلّ النقاش في شأن الخلافات والتباين - وهو في صلب المثال الديموقراطي - وتتعلّل البصيرة الناقدة التي يقوم عليها الحكم السليم. وتتفكّك عرى

التماسك الاجتماعي، ويسود الحذر بدل التضامن. فلا ينعقد الحوار الوطني الذي يدعو إليه الخطاب العقلاني. وقد تكون تلك هي بالذات الغاية الخفية: الحؤول دون قيام الحوار، لأنه سينال بالتأكيد من المكاسب التي يؤمنها الوضع الراهن.

وقد كتب الدكتور سعود المولى في هذا الصدد: "إنّ هناك فرقاً كبيراً بين الذين يريدون لسوريا وللعرب العزّة والكرامة والحرية والديموقراطية، والذين يريدون سوريا أداة قمع وقهر ومصادرة للحريّات واستباحة الكرامات خدمةً لمصالح شخصيّة ولمشاريع فئويّة. والفرق كبير أيضاً بين الذين حملوا هموم الأُمّة ومطالب الإصلاح والتغيير وحافظوا على وحدة الناس ومصالحهم وحرّيتهم وكرامتهم في سوريا ولبنان (...)، والذين حملوا شعارات "وحدة المسار والمصير" وأمعنوا في سياسات الفصل والتدمير، حتّى وصلوا إلى أساليب التخوين والتكفير (...). الفرق كبير بين الذين يعملون على تجسيد شعار "الشعب الواحد في دولتين" والذين أوصلوا الناس إلى حالة "الدولة الواحدة في شعبين" فكانوا السبب في الجفاء بين الشعبين الشقيقتين وفي تطوّر عنصريّة لبنانيّة بغیضة بحقّ كلّ العرب الأشقاء... (...). ليس المسؤول عن ذلك نداء بكركي أو تصريحات وليد جنبلاط وعمر كرامي ونسيب لحود وبطرس حرب أو صمت حسين الحسيني أو حكمة محمّد مهدي شمس الدين واعتداله، بل المسؤول هو تلك السياسات الخرقاء الحمقاء والنزعات السلطويّة الرعناء، والأجواء القمعيّة الإرهابيّة، وذلك الاستهتار بكلّ الثوابت والمسلمات وبكلّ القيم والمبادئ التي قام عليها لبنان"12.

يتحوّل هذا الازدراء للمجتمع المدنيّ إفساداً، عندما لا يتورّع الحكم، لإقناع الناس بأنّ لبنان سيغدو من جديد مسرحاً للمواجهات بين الطوائف لولا وجود القوّات السوريّة فيه، عن افتعال اضطرابات بصورة دوريّة، وفي أوساط معيّنة، اضطرابات يُبقيها تحت سيطرته، أو خطابات ناريّة ترمي إلى إثارة مشاعر الخوف عند الناس من العودة إلى الاقتتال الداخليّ. في الواقع، لا تنطلي هذه الأساليب التي تشكّل جزءاً من الترسانة التقليديّة التي يستعملها كلّ من يمارس سياسة فرق تسدّ، إلّا على فئةٍ قليلة من الناس. أمّا الجديد الملحوظ منذ الصيف الماضي، أي منذ تحرّر الخطاب السياسيّ، وظهور التوافق العمليّ بين اللبنانيين حول القضايا الوطنيّة الأساسيّة الآخذ في التحقّق، فهو أنّ أجهزة المخابرات تُظهر علامات انفعال جليّة: فهي لم تعد تحرص على مراعاة المظاهر، بل تلجأ إلى أكثر الخطط فظاظّة. فيتساءل سمير فرنجيّة: "من الذي اتخذ المبادرة في عكّار إلى حمل العلماء المسلمين على توجيه الشتائم إلى البطريرك صفير، وإلى دعوة رؤساء بلديات المنطقة جميعاً إلى إصدار بيان يطالب ببقاء القوّات السوريّة في لبنان؟ هل يمكن أن نفكّر ولو لحظة واحدة في أنّ هذه المبادرات هي "عفويّة"؟ وهل المظاهرة التي جرت في طرابلس وأطلقت في خلالها شعارات؟ تحقّر البطريرك صفير، في حضور عددٍ من الوزراء والنواب،

هي أيضا بدورها "عفوية"؟ (...). لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن السلطة هي اليوم في حرب مع مجتمعها. فمنذ طُرحت مسألة الوجود السوري في لبنان، تُضاعف من التهديدات ومحاولات الترهيب، رافضة أن تقيم أي حوار مع مواطنيها".13

كره الأمة

ولا تكفي الخطابات غير الجديرة بالاحترام بإعاقه الحوار الوطني، بل تتعرض لأركان الأمة التاريخية، مفصحة عن عدائها الشديد للتوافق شبه التام - باستثناء بعض التفاصيل - بين تصريحات الزعيم الدرزي وتصريحات البطريرك صفير، ممثلي الطائفتين المؤسستين للبنان. ولا بدّ، لفهم أبعاد عداء كهذا، من أن نتوقف قليلاً عند ما اسميه "الظاهرة الجنبلاطية". فقد راح المشنعون عليه، في مرحلة أولى، يتساءلون عن سبب انقلابه على سوريا، وقد كان من أخلص حلفائها. أمّا جنبلاط فقد شرح موقفه بوضوح من هذه القضية، إذ أدلى في تاريخ 12 أيلول بالتصريح الآتي: "إن بعض أجهزة المخابرات اللبنانية، التي تعلن ولاءها لسوريا، على غرار عدد كبير من اللبنانيين، شكّلت عبئاً ثقيلاً على الشعب، وسعت إلى زرع الشقاق، والتعرض للحريات العامة. فلا يمكن لهذه الحالة أن تستمر. فليس من الطبيعي أن تتدخل في كل مكان، في الجامعات، وفي صفوف النقابات، وفي الحياة العامة، وعلى صعيد الصحافة، وذلك باسم الأمن المشترك".14

وفي تاريخ 24 تشرين الأول يرفع صوته معترضاً: "إنه لمّا يثير التعجب ألا تكون سوريا، بعد انقضاء 25 سنة (على وجودها في لبنان) قد أدركت أن عليها أن تتوقف عن التدخل في اللعبة السياسية اللبنانية الداخلية وأن تكف عن وضع الفيتو بصورة منظّمة على كل شخصية تمثّل ولو بقدر بسيط، القاعدة المسيحية".15. ويلخص فكرته العميقة في إحدى عباراته المقتضبة التي يملك سرّ صوغها: "قبل أن تستعيد الصين هونغ كونغ، أطلقت شعاراً هو: بلد؟ واحد، وسياستان. أمّا في ما خصنا، فشعارنا هو: بلدان وسياسة واحدة. أمّا المطلوب فهو دولتان وسياستان، على أن يتوافر الحد الأدنى من التنسيق".16

وفي مرحلة ثانية، راح المشنعون عليه يتساءلون كيف ولماذا يمدّ يده إلى المسيحيين، وبينهما خلاف؟ مستحكم. "هل يريدنا وليد جنبلاط أن نصدّق تلك الكذبة الكبيرة عن دوره القومي؟ هل هو الدور القومي، بمذابحه في حق المسيحيين في الجبل، والتي يريد الآن صكّ براءة ذمّة عن دماهم بالمزايدة على ظهر سوريا؟".17. بهذه العبارات نطق داخل المجلس النيابي هذا النائب الذي ينتمي إلى حزب البعث السوري، وختم خطابه بتوجيه تهديدات بالقتل. ولا يقلّ عنه عداءً، وإن عبّر عن موقفه بمزيد من الرزانة، هذا الصحافي الذي يرى أنه "من الضروري التمييز بين وليد جنبلاط والمؤيدين لمواقفه ضدّ سوريا".18، ممّن لهم أسبابهم ليناصبوه العدااء على الصعيدين التاريخي أو الأيديولوجي، ولن يلبثوا أن يديروا له ظهرهم.

ونجد، بأقلام أخرى، خطابات مماثلة، يبدو على أصحابها القلق من المصالحة التي جرت بين الزعيم الدرزيّ وأعداء الأُمس. ولكنّ هذا الدليل هو في الواقع أخرق، لأنه لم يحدث قطّ أن سمعنا أنّ الأصدقاء يحتاجون إلى أن يتصالحوا! ولقد أدرك هذه الحقيقة تمام الإدراك، هؤلاء الطلبة في معهد الهندسة العالي الذين كتبوا على اللوحة التي نُشرت عليها بطاقة الدعوة إلى المحاضرة التي سيلقيها وليد جنبلاط في جامعة القديس يوسف، قرب اسمه هذه العبارة: "العدو الذي نحترم ونحب". وهل لنا أن ننسى أنّ الحروب الخارجيّة أو الداخليّة غالباً ما صنعت الأُمم؟ وهل لنا أن ننسى، في هذا السياق، أنّ الصراعات و المصالحات التي حفل بها تاريخ الجبل، ساهمت في صقل وعي و"وطنيّ حقيقيّ" عند أبنائه، شمات، في مرحلة لاحقة سكّان الساحل والأطراف؟

إنّ النية السيئة التي يُضمّرها من يرى في التقارب الدرزيّ والمسيحيّ الأخير حنيناً ما إلى زمن المتصرفيّة، هي مظهر؟ آخر من مظاهر المماحكة. وسواء؟ أَرْضَى الأمر المشنّعين على وليد جنبلاط أم لا، فإنّ هذا الأخير قد اكتسب فعلاً حجم قائد و"وطنيّ". فاستمدّ من التاريخ المكوّن لطائفته شرعيّة دور الموحد الذي أراد أن يضطلع به. وهذا بالذات ما أبرزه غسان تويني فور انتهاء الانتخابات النيابيّة، فكتب في هذا الصدد: "وحده وليد جنبلاط يعرف، من منطلق الإرث اللبنانيّ، كيف يعطي معركةً انتخابيّةً أبعادها التاريخيّة (...). هكذا أهدى انتصار الجبل وقلبه في "الشوفين"، إلى جميع الأحرار والديمقراطيّين" 19. وجنبلاط نفسه مدرك؟ تمام الإدراك شرعيّته كزعيم و"وطنيّ"، فيقول: "وفي النهاية نحن ورثة أمير كبير من هذا الجبل، أمير التعايش والاستقلال، الأمير فخر الدين" 20. ويرى فيه البطريرك المارونيّ زعيماً سياسياً كبيراً يمثّل طائفةً هي في أساس الكيان اللبنانيّ" 21. وعندما تكون أمة متعدّدة الطوائف كما هي حال أمتنا مهدّدة في وجودها، فمن الطبيعيّ أن يأتي الخلاص من انتفاضة طوائفها المؤسّسة. وهذه هي النتيجة التي يستخلصها عيسى غريب في مقالة؟ اختار لها عنواناً معيّراً: "الأقلّيّة الساحقة". فقد كتب مشدّداً على سقوط المحرّمات كلّها وتحرّر الخطاب السياسيّ اللبنانيّ: "إنّ البلد مدين؟ بتطوّر تفكير أبنائه هذا، بصورة؟ خاصّة لرجلين: البطريرك صفير الذي تغلّب بعناده المثير للإعجاب في آن؟ واحد على الحملات التي شنّها عليه البعض، وعلى برودة تحفّظات البعض الآخر؛ ووليد جنبلاط الذي قدّم، بشجاعة؟ قلّ نظيرها، الدليل القاطع على أنّ لبنان الذي استرجع لبنانيّته بعد طول انتظار، ليس حلم المسيحيّين المجنون وحدهم" 22.

إذلال الدولة

وتتضمّن إلى المجتمع الذي جرى ازدرأؤه، وإلى الأُمّة التي تمّ تشنيعها، الدولة المذلولة والتي لا يعُدو خطابها المتشامخ أن يكون، في نظر الشعب، إلاّ تعويضاً لفظياً بئساً، لأنّه يناقض الواقع كليّاً. فالقول،

مثلاً، أن العلاقات بين لبنان وسوريا هي "أخوية وثابتة"، يعني التظاهر بتجاهل الحقائق التي تدلّ على أن هذه العلاقات لم تعد، منذ خمس وعشرين سنة، بالمعنى الدقيق للكلمة، إلاّ علاقات سيطرة، ما زال لبنان - مجتمعاً وأمةً ودولة - يتحمّل تبعاتها. والقول أن طرح قضية هذه العلاقات على بساط البحث أمرٌ خطرٌ، لأنه قد يتسبّب بزعزعة الوحدة الوطنيّة، يعني تصوّر الوحدة الوطنيّة قائمةً حيث لا وجود لها، لأنّ سوريا، منذ عشر سنين، همّشت سياسياً قسماً من الشعب، واضطرتّ القسم الآخر إلى التعاون معها، ولأنّه يتمّ بصورة منظمة تعطيل كلّ مسعى يهدف إلى تحقيق الوفاق الوطنيّ. والقول بأنّ قضية العلاقات السوريّة - اللبنانيّة يجب ألاّ تعالج إلاّ بين الدولتين، يفترض أن الدولتين هما شريكان نِدَان، في حين أنّ إحدى الدولتين قد أخضعت الآخر لوصايتها الصارمة، فلم تعد قادرةً على تمثيل الرأي العامّ الوطنيّ وتطلّعات شعبها. وعليه، غدت كلمة الديموقراطيّة، التي يتمّ التشدّق بها بأشكالها المختلفة، عبارةً مفرغةً من دلالتها الحقيقيّة. وهذا ما عنّته علياء رياض الصلح بقولها: "كنا نصدّر الرأي الحرّ لكلّ مقهور في عالمنا العربيّ، وبات همّنا استيراد الرأي الواحد الأحد كي يقهرنا"²³.

إنّ الرأي الواحد الأحد هو وليد مبدأ "وحدة المسار ووحدة المصير"، الذي نجحت الدولة الوصيّة في فرضه على الدولة التابعة، ولكنّه يبقى، في نظر أغلبية الشعب شعاعاً لا معنى له، والغاية منه، إجمالاً، تسويق تطبيق لبنان أوامر سوريا، على حساب مصالحه الوطنيّة. وما إنّ يُكشَف النقاب عن مضمون هذا الشعار، حتّى يغدو الخطاب الناشئ عنه جازماً بقدر ما هو متهافت. وفي هذا المعنى كتبت علياء الصلح: "إنّ المنطق في لبنان لم يعد المنطق القياس الذي نعرف بل أضحي "مناطق" تُفصّل وتُحاك على قياس الظرف القاهر والأمر الجائر"²⁴. فمن هذا القبيل مثلاً، يتساءل الشعب المذهول ماذا يمكن أن تعني هذه العبارة: "إنّ دولةً في حالة حرب لا تنتشر جيشها على الحدود". ويتساءل ما هي المصلحة الوطنيّة التي يجدها لبنان في تحديّ منظمتي الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ، اللتين توصيانه بإلحاح، ولكن دون جدوى، بأن يرسل جيشه إلى الجنوب. ويتساءل أخيراً لماذا يجب أن تستمرّ الهيمنة السوريّة على لبنان حتّى يتمّ تحرير الجولان. وتذكّر علياء الصلح في هذا الصدد، بأنّه عندما نال لبنان في أواخر عهد الانتداب الفرنسيّ استقلاله قبل سوريا، لم تطلب هذه الأخيرة منه أن يجمّد استقلاله حتّى يتزامن المساران. ومردّد ذلك، على ما توضح، إلى أنّ العلاقات بين البلدين كانت ترعاها آنذاك الأصول، وتتسم بالاحترام المتبادل واللياقة الناجمة عنه²⁵.

ولأنّ الدولة اللبنانيّة أحرص على مصالح سوريا من سوريا نفسها، فهي تُبلغنا أنّه في حال انسحاب الجيش السوريّ، ستبقى أجهزة مخابراته، وأنّ الوجود السوريّ سيستمرّ على الأقلّ حتّى يتحقّق السلام الشامل والتأمّ في المنطقة. إنّ هذا الموقف يعني بصريح العبارة أن الموعد الذي سيستعيد فيه لبنان استقلاله

مؤجل؟ إلى أمد؟ بعيد. فمن شأن هذا الموقف أن يعرّض للخطر الميثاق الذي كان، عام 1943، في أساس قيام الدولة المستقلة. ذلك أن مبدأ الحد الأدنى من التوافق الذي ارتكز عليه الميثاق، كما هو معروف، هو صيغة النفي المزدوج الشهيرة: "لا شرق ولا غرب"، أي قبول المسيحيين بالتخلّي عن حماية فرنسا، في مقابل قبول المسلمين بالتخلّي عن الوحدة مع سوريا. ولكنّ هذا المبدأ هو اليوم منتهك علانيةً، إذ تحوّل لبنان عملياً إلى ولاية؟ سوريّة، رغم إرادة مواطنيه جميعاً.

لم يعرف لبنان الحديث الاستقلال إلاّ خلال اثنتين وثلاثين سنةً، وذلك بين انتدابين يختلفان تمام الاختلاف الواحد عن الآخر. ويحلّو لشخصيّة؟ سياسيّة مخرّمة أن تسهب في عرض هذا الاختلاف، فنقول: "كان الانتداب الفرنسي يراعي على الأقلّ اللياقة فيختار أفضل العناصر المحليّة لتولّي إدارة الشؤون العامّة. وكانت الشخصيات المشهود لها بالكفاية والنزاهة هي التي تُدعى لتسلّم مقاليد السلطة، سواء على الصعيد السياسي أو على صعيد الإدارة، وكانت هذه الأخيرة فاعلة. أمّا اليوم فنشهد تعيينات معلّبة ومفروضة فرضاً بأشدّ الأساليب وقاحة. ويتمّ توزيع الوظائف وفق مبدأ المحاصصة واستخدام النفوذ. فسُجّلت مراراً، في هذا الإطار، حالات تزوير في المؤهلات المزعومة التي أبرزها المرشّحون لملء وظائف معيّنة. وإذا تبين لأصحاب هذه الأساليب أنّها لا تفي بالغرض، لجأوا إلى استخدام الترهيب". وتتابع عرضها، فتشدّد على انحسار الديمقراطية منذ اتفاق الطائف، فنقول: "كانت الحياة السياسيّة الداخليّة، قبل اتفاق الطائف، نشطةً ومُرضيةً إلى حدّ مقبول على صعيد الحريّات الديمقراطيّة (...). أمّا اليوم، فهي تعاني من الانهيار، بفعل كلمة السرّ الشهيرة (...). والحريّة الوحيدة المتروكة لرجال السياسة المحليين، هي أن يُعملوا بعضهم في بعض تمزيقاً من أجل الحصول على مزيد؟ من المكاسب"26. فتجري الأمور كلّها كما لو أنّ الانتداب السوريّ، الذي فرض على لبنان بعد الطائف، يرمي إلى تعليم اللبنانيين نسيان ما تعلّموه من مبادئ الديمقراطية، ونسيان طعم الاستقلال نفسه.

سيّداتي، ساداتي،

في 21 تشرين الثاني عام 2000، عشية عيد الاستقلال، قام طلاب جامعة القديس يوسف، الذين انضمّ إليهم طلاب؟ من جامعات؟ أخرى، وتلاميذ في المرحلة الثانويّة، بمسيرة؟ متراصّة الصفوف، انطلقت من حرّم العلوم الطبيّة حتّى المتحف الوطنيّ، للمطالبة بالاستقلال الحقيقيّ لبلدهم. وقد حمّلت ثلاث؟ من اللافتات التي رفعها المتظاهرون كتابات يبدو لي من المناسب، كخاتمة؟ لكلمتي، أن أوضح معناها وأبعادها.

حمّلت اللافتة الأولى الكتابة الآتية: "نعم، شكراً، ولكن كفى!". فبعد عبارة المجاملة - شكراً للخدمات التي قدّمت - جاءت عبارة الرفض: لا لبقاء القوّات السوريّة وأجهزة مخابراتها على الأراضي اللبنانيّة؛ ولا

للمناورات الهادفة إلى إظهار الأمة منقسمةً على الصعيد الطائفي، وأنها ما زالت تحتاج إلى وصي؛ ولا استخدام لبنان واللبنانيين أدوات لمصلحة سوريا الحصريّة، تحت غطاء الاستراتيجية المشتركة المخادع؛ ولا جازمة ونهائية لتحويل لبنان، عملياً، إلى ولاية؟ سوريّة.

وحملت اللافتة الثانية الكتابة الآتية: "إنّ شعلة المقاومة لن تنطفئ". وتقوم المقاومة اليوم على إبقاء لغة الرفض حيّة، وعلى الدفاع عن حرية التعبير عنه. لا للربط الفاسد بين حرية التعبير ومتطلبات الأمن المزعومة التي ينادي بها الحكم؛ ولا للمناورات التي تقوم بها أجهزة المخابرات لحصر خطاب الرفض داخل نطاق جماعة؟ مسيحيّة مهمّشة؛ ولا لزيارات عناصر الأمن العام لإدارة الجامعة للاطلاع على أسماء المرشحين لانتخابات الرابطة الطلابيّة، أو للتحريّ عن مشاريع المظاهرات المحتملة؛ ولا لاندساس الشبان الذين جندوا كمخبرين من الداخل، بين طلاب مختلف الكليّات.

وحملت اللافتة الثالثة الكتابة الآتية: "نحن طلاب حوار". لقد تبنّى المتظاهرون الفكرة التي أطلقتها شخصيات؟ دينية وسياسية من اتجاهات مختلفة، والداعية إلى مؤتمر؟ وطني، للبحث في العلاقات السوريّة - اللبنانيّة والتفكير في مستقبل لبنان الحرّ. وإنّه لينبغي في الواقع أن يتعرّز التوافق الفعلي الذي باشر اللبنانيون في تحقيقه في ما بينهم، رغماً من السلطة، وأن يكتسب صيغةً قانونيّةً، من خلال وفاق؟ وطني رسمي لا ينعقد بين النواب، بل بين أشخاص يتمتعون بصفة؟ تمثيلية؟ حقيقةً للقطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية في البلاد، وذلك وفق آلية؟ يجب تحديدها في أدق تفاصيلها. فكيف، والحال هذه، لا يجد المرء صعوبةً في فهم التصريح الذي يؤكد أنّ المجلس النيابي إنّما هو بالذات المؤتمر الوطني المنشود، وخصوصاً في ضوء ما نعرفه من الطريقة التي تمّ بها انتخاب أكثر النواب، اللّهمّ إلا إذا حُمل هذا التصريح على محمل الدُعاية.

ولكن يمكن الشباب أن يطمئنوا: فإنّ مسيرة التحرير لن تتوقّف. ففي غياب مؤتمر؟ وطني مستحيل الانعقاد حالياً، تجتمع بصورة دورية مجموعات؟ من المثقفين وأصحاب المهّن من طوائف مختلفة، لتعزيز خطاب المقاومة والتفكير في مستقبل لبنان الحرّ. وسيأتي اليوم الذي تدرك فيه سوريا، وربّما قبل حكّام لبنان، أنّ مصلحتها تقضي بأن تنسحب كلياً من لبنان، وبأن تحترم استقلال هذا البلد وسيادته، وبأن تقيم معه علاقات اعتراف؟ متبادل. ولكنّ حذر اللبنانيين من سوريا لن يتبدّد حقاً إلا عندما تتجسّد العلاقات الثنائية بين البلدين بتبادل التمثيل الدبلوماسي، كما هي الحال بين كافة الدول العربيّة.

وأما مستقبل لبنان السياسي، فهو أيضاً مطمئن، برغم نظرة الكثير من الشبان المسيحيين إليه، ممّن لم يعرفوا إلا الحرب والمرحلة التي تلتها، ويتساءلون عن درجة ولاء المسلمين للوطن المشترك. فلا بدّ لهم

أن يدركوا أن المسلمين يشاركون المسيحيين اليوم في الشعور الوطني نفسه، والتعلق العقلي والعاطفي نفسه بالوطن اللبناني، وإن تأخروا عنهم في ذلك زمنياً لأسباب يمكن فهمها تماماً. ولكم تسترعي الانتباه، في هذا الصدد، أقوال الإمام محمد مهدي شمس الدين في الخصوصية اللبنانية، وقد أدلى بها قبل وفاته بشهر؟ واحد، في "نادي الصحافة العربية"، ونقلها عنه مراسل جريدة النهار في باريس. ومما قاله: "كنت من كبار الداعين إلى إلغاء الطائفية السياسية (...). ووضعت مشروعاً الخاص حول الديمقراطية التعددية، أي إلغاء كيانية الطوائف السياسية واعتماد المواطن كوحدة سياسية بدل أن يوزع المجلس النيابي بين طوائف لبنان، وكذلك الحكومة. ولكن في السنوات الأخيرة أعدت التبصر في الموضوع. الآن أنا متوقف؟ عن هذا الرأي وأميل إلى اعتماد النظام الطائفي صيغة أساسية للبنان، مع إصلاح هذا النظام (...). وقد تخلّيت عن مشروع الديمقراطية التعددية في مقابل صيغة الطائفية السياسية، ولكن كما قلت إن هذا النظام يُطبق بصورة فاسدة، وينبغي إصلاح نظام الطائفية السياسية. أريد أن أضمن تمثيلاً أوسع للبنانيين، وأريد ضمانات من دون شكوى من أي طائفة تشعر بأنها موضع طغيان الأكرثية".

ويذهب الشيخ شمس الدين في إيمانه بالخصوصية اللبنانية إلى مدى أبعد، فيؤكد: "أما بالنسبة إلى سوريا ولبنان، فقلت وأكرر إن لبنان خارج أي صيغة من الوحدة إلى أبد الأبد. ولو تكوّنت جمهورية عربية من طنجة إلى عدن، لبنان الدولة العربية الثانية، سيبقى دولة عربية أخرى. لا وحدة. فطبيعة الاجتماع اللبناني تقتضي ذلك وفائدة العرب تقتضي ذلك أيضاً. وثمة خصوصية تجعل من الأفضل له ولكل المحيط العربي والإسلامي أن يبقى جمهورية مستقلة ذات سيادة غير متّحدة مع أحد، تتعاون مع الكل من دون أن يذوب كيانها مع أحد"27.

سيداتي، سادتي، ترتفع اليوم أصوات؟ من مختلف الطوائف، مطالبة بتحرير لبنان، وبأن يسترجع استقلاله، ويمارس سيادته كاملة غير منقوصة. فهذه الأصوات مدعوة؟ إلى أن توسع نطاق المستمعين إليها، وتشجع البعض على التحرر من الخوف، وتصيب بالحزني حسابات المصالح عند البعض الآخر. لقد فُتح باب النقاش الوطني، ولن يُقفل بعد اليوم. ولكنه لا يتناول فقط الوسائل الكفيلة بتعزيز المقاومة ضد الهيمنة الغربية على لبنان، بل يشمل أيضاً تفكيراً نقدياً مكثفاً في مستقبل لبنان. وفي هذا المجال، إن جامعة القديس يوسف مكان؟ مميّز لاحتضان المناقشات الرصينة والنزيهة في القضايا التي نتفق في شأنها أو نخالف، ولتنشيط هذه المناقشات، بهدف تحقيق الوفاق الوطني. ويتعين على جامعة القديس يوسف، نظراً إلى الإمكانيات المتوفرة لديها، أن تكون في صميم هذا النقاش الديمقراطي.

1- أمي غوتمان، مديرة المركز الجامعي للقيم الإنسانية في جامعة برنستون، في مقدمتها للكتاب الذي ألفه

2- L'Orient-Le Jour, 15 septembre 2000

3- النهار، 30 آب 2000، ص.3

4- النهار، 2 تشرين الأول 2000..

5- Thomas L. Friedman, Lebanon Soul on Ice, New York Times, July 18, 2000, ص.

6- Thomas L. Friedman, Lebanon Soul on Ice, New York Times, July 18, 2000, ص.

7- مؤمن ضناوي، النهار، 22 أيلول 2000، ص.12

8- المستقبل، 24 أيلول 2000..

9- شهادة دانيال بايبس أمام لجنة الولايات المتحدة من أجل لبنان حرّ، 14 حزيران 2000..

10- " في مؤتمر قمة فاس عام 1982 طلب الرئيس الياس سر كيس رسمياً من أعضاء المؤتمر انسحاب القوات السوريّة أسوةً بالجيش المشاركة في "قوات الردع العربيّة" (...). وفي أيلول 1983 وجّه الرئيس أمين الجميل رسالة إلى الرئيس حافظ الأسد أبلغه فيها أنّه وجّه إلى الأمين العام للجامعة العربيّة كتاباً أكد فيه طلب جلاء الجيش الإسرائيلي عن الأراضي اللبنانيّة وانسحاب كلّ القوات غير اللبنانيّة من لبنان". إميل خوري، النهار، الخميس 28 أيلول 2000.

11- Albert Sechehaye, La Pensée et La Langue, Paris, In Essais Sur le langage, Paris, Le Sens Commun, ص.

• Editions de Minuit 1969, p.88

12- سعود المولى، "مَن هم أصدقاء سوريا الحقيقيّون؟" النهار، 11 تشرين الثاني 2000..

13- Samir Frangie, Les Barricades de L'Etat, ص. Les Barricades de L'Etat, Orient-Le Jour, 20 d? cembre 2000, ص.

14- L' Orient-Le Jour, 13 Septembre 2000, ص.

15- L' Orient-Le Jour, 25 Octobre 2000, ص.

16- L' Orient-Le Jour, 13 Septombre 2000, ص.

17- كلمة النائب عاصم قانصوه، النهار، 7 تشرين الثاني 2000، ص 7.

18- ابراهيم الأمين، السفير، 13 تشرين الثاني 2000، ص 2.

19- النهار، 21 آب 2000.

20- النهار، 25 أيلول 2000.

21- L'Orient-Le Jour, 9 novembre 2000, p.3.

22- L'Orient-Le Jour, 25 novembre 2000

23- النهار، 21 تشرين الثاني 2000.

24- م.ن.

25- م.ن.

26- نقل هذه الآراء إميل خوري في مقاله "س? cificit? me politique qui perd peu peu de sa sp? Un syst?

ص 26-orient-Le Jour, 26 Octobre 2000

27- النهار، 7 كانون الأول 2000، ص